العلوم الاقتصادية
العدد السادس والثلاثون / المجلد التاسع / تموز 2014

دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق

م.م. نادية علي عايد
جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد – قسم الاحصاء

المستخلص :

ان الاقتصاد العراقي بين خيارات مكافحة البطالة ومكافحة التضخم حيث يغلب الخيار الأول على الخيار الثاني في البلدان النامية كونها تعاني أصلا من البطالة الناتجة عن تخلف أجهزتها الإنتاجية. وبالتالي يمكن للدولة ان تتبع سياسات معينة في تقليل البطالة بشكل يجعل معدل التضخم يخدم خطط التنمية. ولما كانت مشكلتي البطالة والتضخم تهم صناع القرارات الاقتصادية فانه كان من الضروري تحديد وابرز العلاقة بين هاتين الظاهرتين. وهنا سوف نركز على الدراسة التي قام البان ويليلم فيليبس Philips وتطبيقها على الاقتصاد العراقي وتقدير معادلة منحنى فيليبس باستخدام بيانات حول المعدلين في العراق للفترة (1991–2002) اذ اتضح من خلال الدراسة امكانية تطبيق منحنى فيليبس في الفترة (1991–2002) وبالتالي يمكن ان تتبع سياسات معينة في التقليل البطالة وجعل معدل التضخم ضمن الحدود المرغوب بها. اما الاقتصاد العراقي للفترة (2003–2011) يتخبط في ظواهر الركود التضخمي (العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة طردية) حيث يعاني الاقتصاد العراقي في الفترة المذكورة من اختلالات هيكليه في بنية القطاعات السلعية وتراجع دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل مكونات قوة العمل المتاحة ففي الوقت الذي يساهم فيه قطاع النفط لوحده بنسبة تقارب 70% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نجده لا يساهم في تشغيل مكونات قوة العمل ألا بنسبة لا تتجاوز 2% منها مما يعني إن 98% من قوة العمل المتاحة باتت تستوعبها قطاعات لا تتعدى نسبة مساحتها 30% في تكوين ذلك الناتج الآمر الذي يشير إلى آن الاقتصاد العراقي بات اقتصاد خدميا هش التكوين وان حالة التضخم فيه قائمة على أساس تفوق قوى الطلب الكلي إزاء تراجع قوى العرض الكلي للقطاعات السلعية غير النفطية التي تمثل جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.

تاريخ قبول النشر 2014/1/27

المقدمة :

لقد كانت ولا تزال البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول ,نظرا لما تشكله من تحدي كبير لها خلال سعيها لتحقيق عمليات إنمائية اقتصادية وصولا لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ويعتبر موضوع البطالة والتضخم من بين المواضيع التي حضت بالدراسة والاهتمام خاصة في البلدان المتطورة من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينيات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها أرائهم وقد شجعت الدراسة التي أقامها فيليبس إلى قيام دراسات عملية كثيرة حول العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية و معدل البطالة وبشكل عام أظهرت معظم هذه الدراسات التي أنجزت في الستينات وجود علاقة عكسية مهمة غير خطية بين معدلات البطالة والتضخم .

أهمية الدراسة:

ان مشكلتي البطالة والتضخم تهم صناع القرارات الاقتصادية فانه كان من الضروري تحديد وابرز العلاقة بين هاتين الظاهرتين.

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد العراقي من وجود معدلات مرتفعة من البطالة والتضخم والتي تقف ورائها أسباب عديدة نجم عنها مخاطر كثيرة انعكست على الفرد والمجتمع وأدت إلى هدر في إمكانات العراق الاقتصادية والبشرية لذلك ينبغي الإسراع في معالجتها للتخفيف من تداعياتها وما يترتب على استمرارها.

فرضية الدراسة:

أن مشكلة التضخم ليست هي الإشكالية الوحيدة التي يعاني منها الاقتصاد بل رافقت معه حالة من الكساد وانخفاض معدلات التشغيل والنمو.

أهداف الدراسة:

1- تحديد الأسباب التي تقف وراء تفاقم ظاهرة البطالة في العراق.

2- تحدد اثأر التضخم في الاقتصاد العراقي.

3- تحديد الإلية التي يمكن الاسترشاد بها وفق منحنى فيليبس لمعالجة التضخم.

أسلوب الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي المقترن بتحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بأسباب ظهور البطالة والتضخم في العراق والآثار المترتبة عليها بالاعتماد على ما تنشره وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات إلى جانب تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: منحنى فيليبس ومشكلة الركود التضخمي

1-1- منحنى فيليبس في صورته الأصلية:

1-1- تقدير الدالة

1-2مشكلة الركود التضخمي

المبحث الثاني: معدلات البطالة والتضخم في العراق

2-1 تطور معدلات البطالة في العراق:

2-2 تطور معدلات التضخم في العراق

2-3 أثار التضخم على الاقتصاد العراقي

المبحث الثالث :تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم

3-1 تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم للفترة (1991-2002)

2-3 تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم للفترة (2003-2011)

3-3 الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول
منحنى فيليبس ومشكلة الركود التضخمي

1-1 منحنى فيليبس في صورته الأصلية:

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية الكينزية تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظيف ، فكان موضوع بحث الاقتصادي فيليبس في منحناه الشهير إذ يعبر منحنى فيليبس عن العلاقة التبادلية العكسية بين البطالة والتضخم ويتناول اثر التقلبات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام. واعتمدت أول دراسة قام بها فيليبس على إحصائيات للمملكة المتحدة تبين العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية والنسبة المئوية لمعدلة البطالة السنوي للفترة(1957-1991)، وظهر من هذه الدراسة أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية علاقة عكسية، ففي الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة في سبيل الحصول على وظيفة بدلا من البقاء في حالة بطالة وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور[2]، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة، وتم تمثيل هذه العلاقة بيانات في شكل منحنى عرف باسم منحنى فيليبس Philips Curve[1].

1) **A.W Phillips**, The relation between unemployment and the rate of change of money wages in the U.K" مجلة ,Economica.10ص1958، نوفمبر ,

شكل رقم (1)

منحنى فيليبس في صورته البسيطة [1]

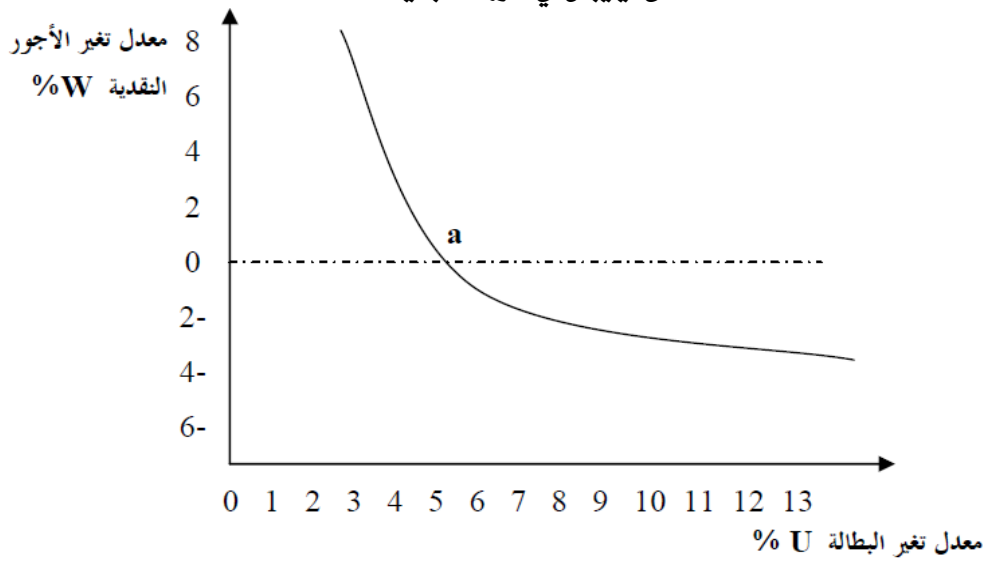

المصدر: **A.W Phillips** , The relation between unemployment and the rate of change of money wages in the U.K", مجلة Economica, نوفمبر, 1958,ص4.

ويتضح من الشكل رقم (1) أن النقط المختلفة الواقعة على المنحنى تمثل توليفات مختلفة من معدل البطالة ومعدل التضخم، تستطيع الحكومة أن تختار من بينها عند وضع سياساتها بشان الاستقرار والتوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل. فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلا، فان المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج أي توظيف عنصر أنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة) ومن ثم ترتفع أجور هولاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم) إي أن العلاقة بين التضخم و

البطالة علاقة عكسية وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين وهو ما يعني " وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة" [1].

فقد ساهمت أبحاث كل من ر.ليبسي R.Lipsey ، بول ساموبلسون P.Samuelson وسولو R.M-solow بتطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة للفترة (1991-2002) وهو ما يفسره منحنى فيليبس إذ إن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس وما تشير أليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما [2].

2-1 تقدير دالة منحنى فيليبس

تفترض الدالة وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم أذا يستخدم الانحدار غير الخطي البسيط في قياس علاقة غير خطية بين متغيرين أحدهما تابع Y والأخر مستقل X ، ومن الممكن استخدام ما يسمى محولات بوكس-كوكس Box-Cox Transformations لتحديد الصيغ المختلفة التي يمكن أن تأخذها العلاقة غير الخطية البسيطة بين Y و x. ولتوضيح ذلك نفترض أن الصيغة العامة للعلاقة بين X و Y كما يلي:

$$Y^{\lambda 1} = a_0 + bX^{\lambda 2} + u$$

1) A.W Phillips,مصدر سابق,ص12.

2) خالد واصف الوزاني و أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر 2003، ص 85.

بحيث:

$$Y^{\lambda 1} = \begin{cases} \frac{Y^{\lambda 1}-1}{\lambda 1} & for\ \lambda 1 \neq 0 \\ Ln\ Y & for\ \lambda 1 = 0 \end{cases}$$

$$X^{\lambda 2} = \begin{cases} \frac{X^{\lambda 2}-1}{\lambda 2} & for\ \lambda 2 \neq 0 \\ Ln\ X & for\ \lambda 2 = 0 \end{cases}$$

ومن ثم فإن هناك حالات كثيرة تصف العلاقة بين X و Y وفقا للمحولين السابقين. فبالنسبة للعلاقة الخطية نجد أنها تحدث عندما $\lambda 1 = \lambda 2 = 1$ وبتعويض القيمتين في محولي بوكس–كوكس نجد أن العلاقة بين X و Y تأخذ الصيغة التالية:

$$Y = a + bX + u$$

أما إذا كانت $\lambda 1 = 1$ و $\lambda 2 = -1$ فبالتعويض في محولي بوكس كوكس نحصل على المعادلة السابقة في الصورة التالية والمسماة علاقة التحويل لمقلوب:

$$Y = a + b\left(\frac{1}{X}\right) + u \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ومع إهمال الحد العشوائي u يتضح أن ميل هذه العلاقة متغير وليس ثابتا، ومن ثم فهي تعبر عن علاقة غير خطية حيث $\frac{dY}{dX} = -\frac{b}{X^2}$.

ويمكن تقدير الصيغة (1) عن طريق القيام اولا بالحصول على مقلوب قيم المتغير المستقل حيث $X^* = 1 \backslash X$ ثم استخدام الصيغة التالية في التقدير $\hat{b} = \frac{\sum yx^*}{\sum x^{*2}}$

$$\hat{a} = \overline{Y} - \hat{b}\overline{X}^*$$

3-1 مشكلة الركود التضخمي

لقد سادت معظم الدول الصناعية في السبعينات وبدالية الثمانينيات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي Stagflation هذه الظاهرة كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم، ففي بدالية السبعينات وجد إن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معا، أي ما كان مفترضا من أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجودا وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم[1]، الأمر الذي شد انتباه الاقتصاديين ودعا إلى مزيد من البحث عن الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حيال هذه المشكلة أذا ظهر العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة من أهم هذه الأسباب أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973 أدى إلى ارتفاع تكاليف أنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة مما أدى إلى نقص العرض الكلي للسلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم [2]،

2-1 تطور معدلات البطالة في العراق:

تعريف **البطا**لة : تعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بانهم "أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الاجور السائدة ,والباحثين عنة والذين لا يجدونة"[3]. تعد البطالة احدى اخطر المشكلات التي تواجه العراق ,وتعود جذورها الى ما يزيد عن ربع قرن اختلفت فيها اشكالها باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد .

1) محمد فوزي أبو السعود وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2003 ، ص 302

2)خالد واصف الوزاني و أحمد حسن الرفاعي,مصدر سابق,ص44.

3)عماد الدين المصبح, العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك, المؤتمرالدولي حول "ازمة البطالة في الدولة العربية",القاهرة , (17-18) أذار, 2008 ,ص3.

سوف نحاول في هذا الجزء القيام برصد تطور معدلات البطالة والتضخم في العراق خلال الفترات (1991-2002) و (2003-2013) وإعطاء تحليل لأسباب تغير هذه المعدلات .

2-1-1 معدلات البطالة للفترة (1991-2002)

لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في العراق الى حد ما خلال سنوات الستينات والسبعينات، والى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك. ولكنه ما أن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز، وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل أحدى أهم الانشغالات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والجدول (1) يوضح تطور معدلات البطالة في العراق للفترة(1991-2002).

جدول (1)

معدلات البطالة في العراق للفترة (1991-2002)

السنة	معدل البطالة%
1991	6.5
1992	7.5
1993	8.5
1994	10.5
1995	12.9
1996	13.9
1997	15.4
1998	17.4
1999	20.2
2000	22.4
2001	24.6
2002	26.7

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – المجموعات الإحصائية لسنوات متفرقة.

يشير الجدول (1) ان معدل البطالة في العراق بدا في الارتفاع من6.5 % عام 1991 إلى 12.9% في عام 1995 و20.2 %في عام 1999 ليصل 26.7% في 2002 .

أن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ربما يعود عندما تحول الاقتصاد إلى اقتصاد الحرب في بداية الثمانينات من القرن الماضي .ولكن مع مرحلة الحصار الاقتصادي على العراق ازدادت نسبة البطالة لاسيما مع توقف القطاع الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي (النفط) بما يشكله من ثقل في موارد الموازنة العامة فضلا عن توقف العديد من الصناعات [1] .

2-1-2 معدلات البطالة للفترة (2003-2011)

ساهمت الإجراءات المتمثلة في إلغاء العديد من الوزارات مثل الدفاع والإعلام والتصنيع العسكري في تفاقم مشكلة البطالة حيث وصل معدل البطالة 28.1% في عام 2003 وجدول (2) يوضح معدلات البطالة في العراق للفترة (2003-2011) .

جدول (2)

معدلات البطالة في العراق للفترة(2003-2011)

السنة	معدل البطالة%
2003	**28.1**
2004	**26.8**
2005	**17.9**
2006	**17.5**
2007	**10.26**
2008	**15**
2009	**14**
2010	**12**
2011	**11.1**

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي –الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – مجموعات احصائية لسنوات متفرقة.

1) مالك عبد الحسين احمد , البطالة في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات ,مجلة التقني ,العدد 16, 2008،ص2.

تشير البيانات في جدول (2) إلى تراجع معدلات البطالة خلال السنوات 2004-2011 مقارنة بعام 2003.إذا تراجع المعدل من 28.1% خلال العام المذكور إلى 11.1%خلال العام 2011. وان كان هذا التراجع يشكل نسبة مهمة في الحد من ظاهرة البطالة إلا أنة لم يشكل معالجة حقيقية للبطالة، لان معظم أو جميع العمالة الموظفة لم تستوعبها القطاعات الاقتصادية وإنما استوعبتها الأجهزة الأمنية التي لا تعد مؤشرا حقيقا في تفعيل الاقتصاد العراقي لامتصاص ظاهرة البطالة ،كما أن الذين تمت إعادة تعيينهم في المؤسسات الحكومية من المفصولين لأسباب سياسية ولظروف اقتصادية قد ساهمت في زيادة معدلات البطالة الناقصة وأدت إلى ترهل أجهزة الدولة[1].

2-2 تطور معدلات التضخم في العراق

تعريف التضخم :

- **يعرف** التضخم (بأنة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من فترة الى أخرى،وينعكس عنة اثأر تلمس كل مستويات الدولة فعلى مستوي المستهلكين يؤثر التضخم على قدراتهم الشرائية مما ينعكس سلبا على مستوى معيشتهم وبالمثل الشركات الصناعية حيث ترتفع أسعار المواد الخام كذلك على مستوى الدولة حيث تنخفض القوة الشرائية لعملاتها إمام العملات الأخرى).
- ويعرف اغلب الاقتصاديين التضخم بأنة (ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج الحقيقي) [2].

2-2-1 معدلات التضخم للفترة (1991-2002)

أن التضخم في العراق كانت جذوره نقدية منذ مطلع السبعينات نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية وزيادة عرض النقد واتساع الطلب الكلي عندما أبتلي خلال الفترة(1970-2003)بحكومة تفتقر إلى الرؤية والاراده لتحقيق التنمية الاقتصادية أذ ظلت تدير الاقتصاد بدون سياسات اقتصادية

1) احمد عمر الراوي,واقع البطالة في العراق وتحديات معالجتها,مجلة عالم التطوع العربي, 2009,ص2.
2) ولاء محمد عبد العليم ,التضخم واهم أثارة الاجتماعية والاقتصادية, جامعة قناة السويس ,مجلة الكترونية,2011,ص2.

واضحة وكان ذلك هو السبب في تضييعها للفرصة التي وفرتها موارد الريع النفطي التي تحققت في العراق خلال عقد السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم وفشلها في استثمار تلك الموارد في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية والعدل الاجتماعي أما السياسة النقدية لتلك الحكومة فلم تلتزم بوضع الآليات المناسبة لإدارة السيولة النقدية التي ستلزمها تحقيق الاستقرار ألسعري وفق مقدمتها تحقيق المساواة بين المعدل السنوي لنمو عرض النقود والمعدل السنوي لنمو الناتج المحلي والكفيلة بتحقيق حالة التوازن العام في كل من سوق النقد وسوق السلع والخدمات وتحقيق معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بأدنى معدلات من التضخم السنوي بدلا من هذا التوجه نجد أن تلك الحكومة قد اندفعت نحو تحقيق زيادة مستمرة في عرض النقود لمواجهة الزيادات المستمرة في معدلات إنفاقها علي الحروب والأنشطة الأمنية والعسكرية دون أن يقابل ذلك إي اهتمام جدي بإصلاح الاختلال الهيكل الإنتاجي وتحقيق زيادة ملموسة في الناتج السلعي غير النفطي وكانت نتيجة تلك السياسة هي الزيادة المستمرة في معدلات التضخم ومن الطبيعي إن يتفاقم هذا الوضع بعد العام 1990 نتيجة للحصار الاقتصادي ولجوء الحكومة إلى استخدام سياسة طبع النقود بمعدلات مرتفعة لتغطية العجز في ميزانيتها حيث أدى ذلك إلى حدوث زيادات هائلة في فائض الطلب الكلي مقارنة بالمعروض السلعي.. والجدول (3) يوضح معدلات التضخم للفترة (1991–2002)[1].

1) فلاح خلف الربيعي ,تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي,كلية الادارة والاقتصاد,جامعه عمر المختار ,ص2.

جدول (3)

تطور معدلات التضخم في العراق للفترة (1991-2002)

السنة	معدل التضخم%
1991	186.54
1992	83.76
1993	207.62
1994	492.15
1995	351.39
1996	- 15.43
1997	23.03
1998	14.77
1999	12.58
2000	4.98
2001	16.37
2002	19.32

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي –الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – مجموعات إحصائية لسنوات متفرقة.

تشير بيانات جدول (3) الى ارتفاع معدلات التضخم خلال المدة (1991-1995) سبب ذلك هو سنوات الحصار الأولى التي تلت حرب الخليج الثانية وما تبعها من عقوبات اقتصادية فرضت على العراق، إضافة إلى تدمير البنية التحتية، مما حدا بالحكومة آنذاك في اللجوء إلى سياسية الإصدار النقدي الجديد وبالتالي زيادة كمية النقود في الاقتصاد وارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقود [1].

1) فلاح خلف الربيعي ,مصدر سابق,ص 4.

2-2-2 معدلات التضخم للفترة (2003-2011)

سوف نرصد معدلات التضخم في العراق خلال هذه الفترة وكما موضح في الجدول (4)

جدول (4)

معدلات التضخم في العراق للفترة(2003-2011)

السنة	معدل التضخم%
2003	32.58
2004	26.96
2005	36.96
2006	53.23
2007	30.8
2008	12.69
2009	6.9
2010	2.9
2011	6.5

المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الانمائي –الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – مجموعات احصائية لسنوات متفرقة.

نلاحظ من جدول (4) أن معدل التضخم وصل أعلى مستوياته في عام 2006 إذ بلغ 53.23% بسبب الإصدار النقدي والإنفاق وتزايد العمليات التخريبية للقطاع النفطي وانعكاساته على الإيرادات النفطية، وعلى الرغم من حصول تطورات سعريه ايجابية مهمة تبينها حالة الهبوط النسبي في اتجاه التطورات التضخمية واعتدال الأسعار والأسعار النسبية[1].

1) مظهر محمد صالح , البنك المركزي العراقي, الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق, مجلة الاصلاح الاقتصادية, ص19-21, العدد الاول, بغداد 2006.

2-2-3 أثار التضخم

من أبرز الآثار المترتبة على حدوث التضخم

1- فقدان النقود لوظائفها وبخاصة وظيفتها كمقياس للقيمة كمخزن للقيمة.

2- إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع لصالح أصحاب الدخول المتغيرة كالتجار ورجال الإعمالفتزيد دخولهم مع تزايد مع معدلات التضخم وهم المستفيدون من التضخم في حين تتدهور الدخول الحقيقة لأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة كموظفي القطاع العام وهم المتضررون من التضخم.

3- إعادة توزيع الثروة القومية بين طبقات المجتمع وبطريقة عشوائية:-فالمدخرون لأصول مالية كالودائع طويلة الأجل في المصارف غالبا ما يتعرضون لخسا ثر كبيرة عندما تتعرض القيمة الحقيقة لمدخراتهم للتآكل سنة بعد أخرى مع ارتفاع الأسعار أما من يجسد مدخراته في إشكال عينية أو حقيقية كالأراضي والمعادن النفيسة فهو المنتفع من ارتفاع الأسعار

4- التخلي عن العملة الوطنية واللجوء لعملة أجنبية أكثر ثباتا في قيمتها وهو أمر ينعكس على تدهور سعر الصرف للعملة المحلية.

5- سرعان ما يؤدي التضخم الى ارتفاع حجم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة:-

أ- لتعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج وما ينجم عن ذلك من طاقات عاطلة وبطالة وانخفاض في مستوى الدخل المحلي.

ب- نتيجة لزيادة الطلب على السلع المستورده وانخفاض الطلب على السلع المحلية [1].

1) مظهر محمد صالح,مصدر سابق,ص25.

المبحث الثالث

تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم

سوف نقوم في هذا الجزء بتقدير العلاقة غير البسيطة بين متغيرين ثم القيام بتقدير معادلة منحنى فيليبس في العراق خلال الفترة (1991–2003) و الفترة (2003–2011).

3–1 تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم للفترة (1991–2002)

سوف نقوم باستخدام البيانات السابقة حول معدل البطالة ومعدل التضخم في العراق للحصول على تقدير للعلاقة بين المتغيرين خلال فترة طولها 12سنة من 1991–2002 من خلال الجدول (5): حيث Y: تمثل معدل البطالة و X: تمثل معدل التضخم.

جدول (5)

معدلات البطالة والتضخم في العراق للفترة (1991ـ2002)

السنة	معدل البطالة%(Y)	معدل التضخم%(X)
1991	6.5	186.54
1992	7.5	83.76
1993	8.5	207.62
1994	10.5	492.15
1995	12.9	351.39
1996	13.9	15.43-
1997	15.4	23.03
1998	17.4	14.77
1999	20.2	12.58
2000	22.4	4.98
2001	24.6	16.37
2002	26.7	19.32

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي –الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مجموعة احصائية لسنوات متفرقة.

$$r^*_{xy}=-0.561$$

* r تمثل معامل الارتباط تم حسابة من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS باستخدام التطبيق Corrlation.

أي ان العلاقة بين متغيرات الدراسة علاقة عكسيةاذا يتحقق منحنى فيليبس للفترة المذكوره وان الصيغة الملائمة لتقدير هذه العلاقة هي صيغة التحويلا لمقلوب السابقة..

جدول (6)

حسابات منحنى فيليبس

السنة	معدل البطالة% (Y)	معدل التضخم% (X)	X*=1/X	y=Y-$\bar{Y}$	x*	yx*	x^{*2}
1991	6.5	168.54	0.0054	-9.04	-0.0336	0.30374	0.00113
1992	7.5	83.76	0.0119	-8.04	-0.0271	0.21788	0.00074
1993	8.5	207.62	0.0049	-7.04	-0.0342	0.24977	0.00117
1994	10.5	492.15	0.0020	-5.04	-0.0370	0.18648	0.00137
1995	12.9	351.39	0.0028	-2.64	-0.0362	0.09557	0.00131
1996	13.9	15.43-	-0.0648	-1.64	-0.1038	0.17023	0.01077
1997	15.4	32.03	0.0434	-0.14	0.0044	-0.00062	0.00002
1998	17.4	14.77	0.0677	1.86	0.0287	0.05338	0.00082
1999	20.2	12.58	0.07795	4.66	0.0405	0.18873	0.00164
2000	22.4	4.98	0.2008	6.86	0.1618	1.10995	0.02618
2001	24.6	16.37	0.0611	9.06	0.0221	0.20023	0.00049
2002	26.7	19.32	0.0518	11.16	0.0128	0.14285	0.00016
Sum	186.5	1397.08	0.4664			2.90919	0.04579
Average	15.54	116.42	0.039				

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

حيث:

$$X^* = \frac{1}{X} \qquad \bar{X}^* = \frac{\sum X^*}{n} = \frac{0.4664}{12} = 0.039$$

$$y = Y - \bar{Y} \quad \text{و} \quad x^* = X^* - \bar{X}^*$$

$$\bar{X} = \frac{\sum X}{n} = \frac{1397.08}{12} = 116.42$$

$$\bar{Y} = \frac{\sum Y}{n} = \frac{186.5}{12} = 15.54$$

$$\hat{b} = \frac{\sum yx^*}{\sum x^{*2}} = \frac{2.90919}{0.04579} = 63.53$$

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{b}\bar{X}^* = 15.54 - 0.039 * 63.53 = 13.06$$

ومنه فان الدالة المقدرة كما يلي:-

$$y = 13.06 + 63.53\left(\frac{1}{X}\right) + u$$

وهي تمثل تقدير لداله منحنى فيليبس في العراق للفترة (1991–2002)

نستنتج مما سبق ان الحد الادنى الذي لا ينخفض معدل البطالة دونه في العراق للفترة (1991–2002) مهما ارتفع معدل التضخم هو 13% تقريبا كما ان:-

$$\frac{dy}{dx} = \frac{-63.53}{\bar{X}2} == \frac{-63.53}{(116.42)^2} = -0.0047$$

اي ان الانخفاض في معدل البطالة بمقدار 0.0047 نقطة في المتوسط يصاحبه زيادة في معدل التضخم بنقطة واحدة ، ويمكن حساب المرونة كما يلي:-

$$E_{YX} = \frac{-\hat{b}}{\bar{Y}\,\bar{X}} = \frac{-63.53}{116.42 \times 15.54} = -0.035$$

ومن ثم فان مرونة البطالة للتضخم هي 0.035- وهو ما يعني ان الانخفاض في معدل البطالة بنسبة 0.35% في المتوسط يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنسبة 10% .

3-2 تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم للفترة (2003-2011)

سوف نقدر العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة للفترة (2003-2011) للبيانات والجدول (7) يبين متغيرات الدراسة للفترة المذكورة.

حيث Y: معدل البطالة X: معدل التضخم

جدول (7)

معدلات البطالة و التضخم في العراق (2003-2011).

السنة	معدل البطالة%(Y)	معدل التضخم (X)%
2003	28.1	32.58
2004	26.8	26.96
2005	17.9	36.96
2006	17.5	53.23
2007	10.26	30.85
2008	15	12.69
2009	14	6.9
2010	12	2.9
2011	11.1	6.5

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي –الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مجموعة احصائية لسنوات متفرقة.

$$r^{*}_{xy=0.44}$$

* r تمثل معامل الارتباط تم حسابة من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS باستخدام التطبيق Corrlation.

أي ان العلاقة بين متغيرات الدراسة علاقة طرديه اذا لايمكن تحقيق منحنى فيليبس للفترة المذكوره وظهو ر مايسمى بظاهرة (الركود التضخمي).

ان تزامن التضخم والبطالة بهذه النسب المرتفعة في الاقتصاد العراقي يشير إلى إن هذا الاقتصاد بات يتخبط في ظاهرة الركود التضخمي وبمستويات مثيرة للقلق في وقت مازال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدني في معدلات انتاجيتة وتعطل في مستويات انتاجة والذي تؤشر حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد مثل قطاعات الطاقة والوقود والنقل والمواصلات وقطاعات الخدمات الإنتاجية المهمة الأخرى وإذا ما ادركنا درجه اختلال التوازن بين قطاعات الانتاج السلعي وبين قطاعات الخدمات والتوزيع فيمكن ملاحظة ان القطاع النفطي الذي بات يحتل لوحده نسبة قدرها 70% في مكونات الناتج المحلي الإجمالي في حين مازالت تقتصر مساهمة القطاع الصناعي إلى حدود منخفضة لاتتجاوز نسبتها 1.5% في تركيب ذلك الناتج بعد إن كانت تشكل 9%من الناتج المحلي الإجمالي إما القطاع الزراعي الذي تتسع اريافة الى اكثر من 8 ملايين مواطن فان مساهمتة هي الاخرى لا تتعدى 5. 6% في تركيب الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كانت مساهمته

تزيد على 35% من تركيب ذلك الناتج قبل ثلاث عقود وعلى اساس هذا الواقع المختل حظي قطاع الخدمات بالنصيب الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي بعد القطاع النفطي اذا احتل قطاع الخدمات نسبة 22% من مكونات ذلك الناتج الاجمالي.

وعلى مستوى التشغيل وعند النظر الى القطاع النفطي الذي لابساهم في مكونات تشغيل قوة العمل العراقية الا بنسبة منخفضة لا تتعدى 2%فان ذلك يعني ان 98%من قوة العمل باتت تستوعبها قطاعات لاتتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي 30% وتهيمن عليها نشاطات خدمية هشة التكوين وباستبعاد القطاع النفطي من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني ترتفع مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى نسبة تزيد على 60%منة ممايؤشر ان الاقتصاد العراقي بات اقتصادا خدميا ضعيف الانتاج.

3-3 الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- يمكن تطبيق منحنى فيايبس في العراق للفترة (1991-2002) وبالتالي تم التوصل الى مايلي

أولا – ان الانخفاض في معدل البطالة بمقدار 0.0047 نقطة في المتوسط يصاحبه زيادة في معدل التضخم بنقطة واحدة ،

ثانيا– مرونة البطالة للتضخم هي 0.035- وهو ما يعني ان الانخفاض في معدل البطالة بنسبة 0.35% في المتوسط يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنسبة 10% .

2- لا يمكن تطبيق منحنى فيليبس في العراق للفترة (2003-2011) اذ ظهرت العلاقة بين متغيرات الدراسة علاقة طردية وإن هناك أسباب مشتركة ساهمت كثيرا في تطور معدلات البطالة والتضخم للفترة المذكورة منها.

3- الاختلالات الهيكلي في بنية القطاعات السلعية وتراجع دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل مكونات قوة العمل ألمتاحة ففي الوقت الذي يساهم فيه قطاع النفط لوحده بنسبة تقارب 70% في تكوين الناتج المحلي ألإجمالي نجده لا يساهم في تشغيل مكونات قوة العمل ألا بنسبة لا تتجاوز 2% منها، مما يعني إن 98% من قوة العمل المتاحة باتت تستوعبها قطاعات لا تتعدى نسبة مساحتها 30% في تكوين ذلك الناتج الآمر الذي يشير إلى آن الاقتصاد العراقي بات اقتصاد خدميا هش ألتكوين وان حالة التضخم فيه قائمة على أساس تفوق قوى الطلب الكلي إزاء تراجع قوى العرض الكلي للقطاعات السلعية غير النفطية التي تمثل جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.

أولا – التعطيل ألقسري للقوى العاملة والمنتجة في العراق منذ احتلاله عام 2003 لحد ألان أدى الى تفاقم معدلات البطالة وزيادة حدتها بعد ان أصبحت تضم في فئاتها ليس فئة (العاطلين) فحسب وإنما فئة العملين (المعطلين قسرا) كما وأدى الى تعطيل العديد من الورش والوحدات الإنتاجية بعد تعطيل

قوة العمل المستخدمة فيها مما ترتب عليه توقف إنتاج العديد من السلع والخدمات المحلية التي يحتاجها المجتمع وجعل الطلب عليها معتمدا على الاستيراد الخارجي الدافع للتضخم.

ثانيا – ان الرؤيا الاقتصادية الشاملة وحالة الفوضى الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي بسبب سلسلة الحروب والأزمات المتعاقبة كانت قد ولدت مشاكل كراثية على الاقتصاد مثل المطالبة بتعويضات دولية كبيرة ورضوخ العراق تحت البند السابع.

ثالثا – قصور حجم الاستثمار اللازم لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب قوة العمل المتاحة على الرغم مما تبذله الدولة من تسهيلات يهدف جذب الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي إلا إن تلك التسهيلات لم تكن موفقة بسبب عدم قدرتها على خلق المناخ الاستثماري الجاذب إذ بينت بعض الدراسات بان تكلفة الاستثمار في العراق مرتفعة مقارنة مع الدول المجاورة وتصل إلى 50%من التكلفة الإجمالية بسبب الفساد المالي والإداري الذي ساهم بشكل مباشر إلى تدفق رأس المال العراقي إلى خارج البلاد مما جعل العرض لا يخلق الطلب عليه.

رابعا – الخلل في سياسيات التعليم الناجم عن فتح باب القبول الجامعي على مصراعيه دون النظر إلى الاحتياجات العملية والفعلية لسوق العمل وأصبح تخرج إعداد كبيرة من مراحل التعليم المختلفة في تخصصات عديدة وبإعداد كبيرة لا يحتاجها سوق العمل.

خامسا– ضعف مفاهيم ثقافة العمل الحر بين إفراد المجتمع حيث يعتمد الكثير منهم على الدولة في تسيير شؤون حياتهم معتمدين على ثقافة العمل في النظام الاشتراكي ولا يزال الكثير منهم يحجم عن العمل في القطاع الخاص مما أدى إلى إقصائهم لسنوات عديدة بعد أن تخلت الدولة عن التعيين التلقائي للخريجين.

سادسا– انكماش الطلب العربي والأجنبي على العمالة العراقية نتيجة تبني اغلب الدول العربية والأجنبية سياسة الاحتلال الوطني مكان العمالة الوافدة بالإضافة إلى منافسة العمالة الأسيوية والتي تقبل العمل في تلك الدول وبأجور متدنية إذا ما قورنت بما تتقاضاه العمالة العراقية.

التوصيات:

1-يتوجب على المعنيين بالشأن السياسي في العراق اتخاذ إجراءات جدية بصدد المعطلين قسرا وتامين الظروف الملائمة التي تؤمن عودتهم لمقررات عملهم مع التأكيد على ضرورة تعويضهم عن الخسارة المادية والمالية التي لحقت بوحداتهم الإنتاجية، وهذا يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية من جهة وفي تخفيض معدلات البطالة من جهة اخرى

2-لابد من تفعيل القطاع الإنتاجي ولاسيما الحكومي وإعادة الحياة الى المؤسسات الكبيرة لغرض سد النقص في الإنتاج المحلي بدلا من الاعتماد على الاستيراد الخارجي الدافع للتضخم بالإضافة إلى أن هذا يساعد على سحب جزء من البطالة وتشغيل الأيدي العاملة المحلية.

3-اذا كان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد على موارد النفط في تسير نشاطاتة الاقتصادية وتعظيم الرفاهية الاقتصادية فيه فان ثمة استطراد يوضح ان السبيل لمواجهة حالة التضخم الراهن يتحقق عبر واحد من التوابت المتأتية من تعظيم القدرة الشرائية للدنيار العراقي من خلال ربطه بسلة عائدات النفظ بدلا من الانشداد الى الحالة الاقتصادية الراهنة .وان تحقيق الاستقرارالاقتصادي المنشود لابد من ان يتم عبر مكون وحيد ومستقر معادل للقيمة الدنيار العراقي ضمن ترصين وبناء قيمة الوحده النقدية العراقية ازاء العملة الاجنبية . علما أن هذا الخيار يمكن قبوله كحلا انيا وطارئا في حالة الإهمال الشديد للهياكل الإنتاجية وحالة الفوضى الاقتصادية القائمة في العراق حاليا، على ان يكون بديلا عن الحلول الاقتصادية الأخرى التي من شانها معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية القطاعات الاقتصادية وتراجع دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وفي تشغيل مكونات قوة العمل.

4- التضخم لا ينحصر في مشكلة عرض النقود والطلب عليها فقط أنما ينحصر في حالة القطاعات الاقتصادية وتراجع معدلات الإنتاج فيها أيضا، وبذلك فان السيطرة عليه تتطلب العمل على معالجة الاختلال الهيكلي في بنية القطاعات الاقتصادية غير النفط ورفع دورها في تكوين الناتج المحلي وفي تشغيل مكونات قوة العمل المتاحة أذا ينبغي الاستفادة من الفرصة التي يوفرها الإيراد النفطي حالياً في خلق إيرادات أخرى ساندة ولاسيما وان الاعتماد الكلي على النفط لا يقدم حلا أمنا ولا مستقرا لأيا من مشاكل الاقتصاد كونه لا يضمن استمرار تدفق النفط، ولا يضمن أسعار مستقرة له أيضا مما يجعل الاقتصاد في حالة قلق وتذبذب دائم، فينتعش عندما تنتعش أسعار النفط وينكمش عندما تنكمش تلك الأسعار.

المصـــــادر

1- المصادر العربية

أولا: الكتب

1) واصف الوزاني و أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر 2003.

2) فوزي أبو السعود وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2003.

ثانيا: البحوث والدراسات الدورية

1) احمد عمر الراوي,واقع البطالة في العراق وتحديات معالجتها,مجلة عالم التطوع العربي, 2009.

2) عماد الدين المصبح, العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السوريةدراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك, المؤتمرالدولي حول "ازمة البطالة في الدولة العربية",القاهرة , 2008.

3) فلاح خلف الربيعي ,تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي,كلية الادارة والاقتصاد,جامعه عمر المختار , ليبيا,2006.

4) مالك عبد الحسين احمد , البطالة في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات ,مجلة التقني ,العدد 16, 2008.

5) مظهر محمد صالح , البنك المركزي العراقي, الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق, مجلة الاصلاح الاقتصادية21, العدد الاول, بغداد .2006

6) ولاء محمد عبد العليم ,التضخم واهم أثارة الاجتماعية والاقتصادية, جامعة قناة السويس ,مجلة الكترونية,2011.

ثالثاً:التقارير والدراسات الرسمية

1) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – مجموعات احصائية لسنوات1995, 2001, 2011

2) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – مسح التشغيل والبطالة, 2012.

2-المصادر الاجنبية

1) الدراسة التي قام بها الباحث الأسترالي A.W Phillips الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد والمنشورة بمجلة Economica بعدد نوفمبر 1958 تحت عنوان:

The relation between unemployment and the rate of change of money wages in the U.K".